36

الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ودوره السياسي في قطر حتى عام 1972

Sheikh Ahmed bin Ali Al Thani and his political role in Qatar until 1972

الكلمات المفتاحية :قطر–الحكام– التعليم–الاستقلال لدول الخليج– الشيخ

Keywords: Qatar - rulers - education – independence for the Gulf states - Sheikh

م.د. رفاء كاظم ماهر

M.D. Rafaa Kazem Maher

الجامعة المستنصرية / كلية الاداب

Al-Mustansiriya University / College of Arts

drrfaa@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يعد الشيخ احمد بن علي ال ثاني احد حكام امارة قطر الذي تولى حكم امارة قطر في مدة حرجة من تاريخها بعد الاستقلال من السيطرة البريطانية مباشرة، شهدت قطر خلال حكمه العديد من التطورات سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي والاجتماعي، خلال هذه المدة كذلك عادت شركات النفط إلى العمل على الأراضي القطرية مما حقق وفرة مالية تلاها حصول البلاد على استقلالها الاقتصادي ثم إعلان قيام الدولة القطرية الحديثة، وقد حكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني نحو 12 عامًا، قام من خلالهم بالمساهمة في وضع أسس الدولة الإدارية والنظامية وبناء اقتصاد متكامل فضلاً عن اهتمامه بالتعليم والصحة، ورسم السياسة الخارجية لدولة القطر.

Abstract

Summary Sheikh Ahmed bin Ali Al Thani is one of the rulers of the Emirate of Qatar who assumed the rule of the Emirate of Qatar during a critical period in its history immediately after independence from British control. During his rule, Qatar witnessed many developments, whether on the political, economic or social levels. During this period, oil companies also returned to work on Qatari lands, which achieved financial abundance, followed by the country gaining its economic independence and then declaring the establishment of the modern Qatari state. Sheikh Ahmed bin Ali Al Thani ruled during that time for about 12 years, during which he contributed to laying the foundations of the administrative and regulatory state and building an integrated economy, in addition to his interest in education and health, and drawing up the foreign policy of the State of Qatar.

مقدمة

شهدت دولة قطر نقلة نوعية سياسية واقتصادية واجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولاسيما بعد حصولها على الاستقلال، فقد تزامنت خلال تلك المدة عدة عوامل خلقت مرحلةً جديدةً من تاريخ البلاد، اذ زادت تدفقات النفط، كما حصلت البلاد على استقلالها عن بريطانيا، فضلاً عن التحولات الاجتماعية التي نتجت عن ثورة النفط والاستقلال السياسي، ومن أبرزها زيادة وعي القطريين بحقوقهم ولاسيما العمال القطريين العاملين في شركة النفط.[1]

ويعد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، أحد رجال تلك المرحلة، اذ تولى حكم دولة قطر خلال المدة الممتدة من 1960 حتى 1972، وذلك خلفًا لوالده الشيخ على بن عبد الله آل ثاني الذي حكم لمدة 11 عامًا بدأت في 1949 وانتهت في 1960 .[2]

وخلال ولاية الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، أصدرت العملة الموحدة لقطر ودبي، ثم انضمت الأخيرة لاتحاد الإمارات العربية لاحقًا، كما أعلنت قطر دولةً مستقلةً عن بريطانيا في عهده، ومن ثم بدأت البلاد مرحلة الدولة الحديثة .[3]

كذلك صدرت أثناء مدة حكم الشيخ أحمد بن علي عدد من القوانين التنظيمية التي هدفت إلى تنظيم الإدارة ~~العليا~~ للأداة الحكومية، ولعل من أبرز تلك القوانين، القانون رقم (1) لسنة 1962، الذي عهد من خلاله لنائب الحاكم في مادته الأولى بإعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة متكاملة تحقق للدولة أكبر قدر ممكن من النهوض الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأيضًا القرار رقم (2) لسنة 1962، وقد عهد لمدير عام الحكومة من خلال هذا القرار بمتابعة تنفيذ خطط وسياسات الحكومة، وإلى جانب مراقبة عمليات قيام الإدارات الحكومية المختلفة بالعمل على تنفيذ تلك الخطط والسياسات.[4]

المبحث الأول: حياة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ودراسته وزواجه وعائلته:

اولاً: ولادته وحياته:

يعد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، الحاكم الخامس لقطر من أسرة آل ثاني، وقد حكم البلاد من 1960 إلى 1972 [5]، كما يعد الشيخ أحمد بن على آل ثاني، أول من حمل لقب أمير قطر، وأنشئ في عهده مجلس للشورى، وكذلك صدر خلال مدة حكمه أول نظام أساسي لحكم البلاد (نظام الحكم المؤقت).[6]

والشيخ أحمد بن علي آل ثاني، هو ابن الشيخ علي آل ثاني الذي حكم قطر خلال المدة من 1949 إلى 1960، والشيخ علي آل ثاني، هو علي بن عبد الله بن قاسم بن محمد بن ثاني بن ثامر بن على، وتعود أصول عائلته (آل ثاني) إلى قبيلة الوهبة وهي تضم آل معضاد بن زاخر، وتلك أحد فروع قبيلة بن تميم بن مُر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .[7]

عاش الشيخ أحمد بن علي بدايات حياته وحتى شبابه في ظلال ما عرف بالبنية الاقتصادية الاجتماعية لاقتصاديات اللؤلؤ، وعلى الرغم من أن هذه البنية لم تفرز بالمحصلة بنية مؤسسية قوية، إلا أن إمارة قطر كانت مستقرة نوعًا ما في ظلال الثروة التي كان يتمتع بها آل ثاني وعلى النحو الذي يجعل في مقدورهم الإنفاق على الحكومة نظرًا لأن العائدات الحكومية من ضرائب على الغوص والجمارك لم تكن كافية لتسديد الالتزامات، كما خلقت ثروة آل ثاني نفوذًا للأسرة في محيط أهل قطر.[8]

ومع تولي والده الشيخ علي آل ثاني الحكم، كانت قطر على مشارف بداية عصر جديد، هو عصر النفط، لكن بالوقت ذاته كانت بريطانيا لا تزال تفرض حمايتها على قطر لمنع تمدد نفوذ القوى الأخرى في منطقة الخليج من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عوائد نفط البلاد، ولأجل تعزيز نفوذها في الداخل بعد تولي الشيخ علي آل ثاني الحكم في العام 1949، قامت بريطانيا بتعيين عدد من المستشارين لمعاونة حاكم الإمارة في عدد من الأمور السياسية والأمنية وكذلك للإشراف على بعض الإدارات العامة الجديدة التي تم استحداثها مثل المالية والجمارك والتجارة والمعارف .[9]

ومن غير المعروف على وجه التحديد نوع التعليم الذي تلقاه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، ولكن من خلال البحث في حالة التعليم بإمارة قطر إبان حياته الأولى، يتضح أن أشهر أنواع التعليم كانت تلك التي تقدمه ما عرفت بـ المدرسة الأثرية، التي تأسست على يد الشيخ محمد المانع بالتعاون مع شيخ قطر آنذاك عبد الله بن جاسم آل ثاني، والتي استمرت في تقديم خدماتها خلال المدة ما بين (1916 – 1938).[10]

كما يجب توضيح أن المدرسة الأثرية وبالرغم من حالة التنوير التي شرعت في نشرها، إلا أنها لم تلغي وجود التعليم التقليدي في قطر خلال تلك المدة والمتمثل في الكتاتيب، وقد انقسمت الكتاتيب في قطر إلى نوعين، النوع الأول تخصص في تدريس القرآن الكريم ومبادئ الشريعة، وأما النوع الثاني فقد تخصص في أصول اللغة العربية وتعليم القراءة والحساب إلى جانب القرآن الكريم والشريعة .[11]

ثانياً: زواجه وعائلته:

لا تتوفر معلومات حول زواج الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، لكن بالوقت ذاته هناك فيض من المعلومات حول أسرة آل ثاني، وهي الأسرة الحاكمة في دولة قطر، وقد استقر آل ثاني في قطر منذ أوائل القرن الثامن عشر بعدما رحلوا بدايةً إلى منطقة اشيقر في الوشم، ثم إلى منطقة يبرين بعد ذلك، وتعود أصول تلك الأسرة إلى قبيلة بني تميم ونسبها يرجع إلى مضر بن نزار، وقد استقرت بادئ الأمر في شمال شبه الجزيرة القطرية، وبعد ذلك انتقلت إلى منطقة البدع في زمن

الشيخ محمد بن ثاني الذي وحد قبائل قطر تحت زعامته، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانت أسرة آل ثاني تحكم وتمارس سلطتها الفعلية في الإمارة. [12]

ومثل غيرها من الأسر الحاكمة بمنطقة الخليج العربي، مارست أسرة آل ثاني سلطتها، وما تجدر الإشارة إلى أن نظام المشيخة يقوم على الأسس القبلية التي تتضمن تقاليدًا وأعرافًا مبعثها الأساسي الشريعة الإسلامية وما هو سائد بمجتمع الحكم من مبادئ اجتماعية.

تحالفت أسرة آل ثاني من خلال مؤسسها محمد بن ثاني آل ثاني مع العثمانيين لفرض نوع من الاستقرار في شبه الجزيرة القطرية، وقد استمر هذا التحالف خلال مدة حكم خلفه الشيخ جاسم الذي حكم قطر خلال المدة من 1870 حتى 1913، ولكنه بالوقت ذاته كان مدركًا للدور البريطاني في الخليج والمتمثل في الممثليات العسكرية البريطانية وقدرة هذا الدور في تحقيق توافق بين الرافضين للوجود العثماني بالمنطقة .[13]

ومن بعد الشيخ جاسم بن محمد، خلفه في الحكم عبد الله بن جاسم، ثم تلاه في الحكم الشيخ على بن عبد الله، الذي حكم خلال المدة من 1949 إلى 1960، ومن بعده جاء الشيخ أحمد بن على الذي حكم بين عامي (1960 – 1972) .[14]

المبحث الثاني: تولي الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حكم قطر والوضع السياسي في عهده

اولاً: توليه الحكم:

لا يمكن الخوض في مدة حكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني لدولة قطر، من دون شرح طبيعة التطور السياسي الذي شهدته البلاد خلال القرن العشرين، وقد كانت قطر خلال السنوات الأولى من هذا القرن تتبع إسميًا دولة الخلافة العثمانية، وذلك على الرغم من أن النفوذ العثماني بمنطقة الخليج العربي عمومًا، كان مستمرًا بالانحسار لصالح بريطانيا، وبالتالي نشأت علاقات بين قطر وبريطانيا يمكن رد أصولها إلى اتفاقية العام 1868 التي وقعها الشيخ محمد بن ثاني مع البريطانيين.[15]

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، وقعت قطر معاهدة أخرى مع بريطانيا، هي معاهدة الإمارات المتصالحة وذلك في عام 1916، ثم ذهبت أحوال البلاد الاقتصادية إلى التدهور نتيجة تراجع مبيعات اللؤلؤ، مما فتح الباب أمام قبول دخول الشركات النفطية البريطانية إلى البلاد للقيام بأعمال المسح الجيولوجي للتنقيب عن النفط، ووصولًا إلى توقيع حاكم البلاد آنذاك الشيخ عبد الله آل ثاني لاتفاقية الامتياز مع شركة النفط الأنجلو إيرانية في العام 1935.[16]

وتعد اتفاقية الامتياز التي وقعها الشيخ عبد الله مع شركة النفط الأنجلو إيرانية، اتفاقية فارقة في المسيرة القطرية، إذ تحولت البلاد من اعتمادها على اقتصاد البحر إلى اقتصاد النفط، وذلك على الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الثانية قد أخرت تصدير نفط البلاد إلى الخارج حتى العام 1949[17] .).

وعقب الحرب العالمية الثانية، عانت الإمبراطورية البريطانية من الضعف وإلى الحد الذي جعلها عاجزةً عن تحقيق الاستقرار في مناطق نفوذها وبخاصةً بعد استقلال الهند، وقد دفع هذا الأمر بالعديد من الدول نحو ما عرف بسياسات تأميم الشركات الأجنبية ومنها البريطانية، ومهد ذلك الضعف البريطاني الطريق لحاكم قطر، الشيخ عبد الله آل ثاني، للتفاوض مع الشركة البريطانية المنتجة للنفط القطري والتوصل إلى اتفاقيات جديدة لتقاسم العوائد مناصفةً بين الحكومة القطرية والشركة البريطانية.[18]

وفي العام 1949، ترك الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، الحكم لابنه وولي عهده، الشيخ علي عبد الله آل ثاني، الذي استمر حكمه حتى العام 1960، وهو والد الشيخ أحمد بن علي، موضوع البحث .[19]

وكانت قطر أثناء حكم الشيخ علي عبد الله آل ثاني، وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي، إلا أن نظامها الإداري لم يتطور على النحو المطلوب والذي يساعد على تطوير أداء الدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة .[20]

وفي ظل تلك الظروف التي سبق توضيحها، تولى الشيخ أحمد بن علي، حكم دولة قطر بدايةً من العام 1960، خلفًا لوالده كما سبقت الإشارة، ولتبدأ البلاد مرحلة أخرى جديدة، شهدت خلالها أول نظام أساسي للحكم.[21]

ثانياً: الوضع السياسي لقطر في عهد الشيخ احمد بن علي الثاني:

شهد عهد الشيخ أحمد بن علي إصدار النظام الأساسي المؤقت للحكم في البلاد وكان ذلك في عام 1970، كما يعد مجلس الشورى الذي تأسس في ضوء إقرار هذا النظام أبرز الإنجازات التشريعية، اذ يعمل جلس الشورى أحد جناحي السلطة التشريعية بدولة قطر، فقد حدد النظام المؤقت صلاحيات مجلس الشورى لتشمل ضرورة عرض القوانين المراد إصدارها على المجلس أولًا لإبداء رأيه وتوصياته حولها، كما فتح إقرار النظام الأساسي المؤقت للبلاد الطريق أمام وضع دستور دائم والذي تم الانتهاء منه في عام 2005.[22]

ويمكن القول، بأن النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، قد رسم معالم وأهداف السياسات العامة للدولة، وبالوقت ذاته حدد انتماءات قطر العربية والإسلامية والخليجية، مما ساعد أجهزة وسلطات الحكم المختلفة على اكتساب خبرات نتيجة ممارسة العمل السياسي والتنفيذي على المستوى الداخلي والخارجي.[23]

وفي عام 1971 وتحديدًا يوم 3 أيلول ، أعلنت قطر استقلالها في ضوء قيام حاكم قطر بتوقيع اتفاق إلغاء معاهدة عام 1916 بين قطر والحكومة البريطانية وغيرها من المعاهدات المكملة التي كانت تضع قطر تحت الحماية البريطانية.[24]

لكن هناك عدد من العوامل المحلية والدولية التي أثرت في الحياة السياسية أثناء عهد الشيخ أحمد بن علي و ساعدت على تطورها إلى النحو الذي وجد معه النظام المؤقت للبلاد، وكذلك إعلان قطر دولة مستقلة، ومن أبرز تلك العوامل، تغيير بريطانيا أسس سياستها تجاه دول الخليج العربي، فقد بدأت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في تعديل توجهاتها وتواجدها العسكري بالخليج، ووصل الأمر ذروته بالقرار الذي اتخذته حكومة حزب العمال البريطانية في 16 كانون الثاني 1968 بالانسحاب العسكري كليًا من الخليج بنهاية عام 1971.[25]

وهناك عدد من المتغيرات التي أثرت في الموقف البريطاني، منها الصراع الدولي على النفط وقيام الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا لأجل اتباع سياسات الباب المفتوح فيما يتعلق بمناطق النفط، وكذلك نمو وصعود التيار القومي العربي بعد نجاح ثورة يوليو 1952 في مصر، وقد كان هذا التيار بالأساس موجهًا ضد الاستعمار في المنطقة العربية وعلى رأسه الاستعمار البريطاني والفرنسي، كما يعد من بين المتغيرات، تدهور أوضاع بريطانيا الداخلية خلال حقبة الستينيات، فضلاً عن التطور التكنولوجي الذي لحق بصناعة السلاح مما جعل الوجود العسكري التقليدي البريطاني في المنطقة أمرًا غير مجديًا.[26]

وبالنسبة لعلاقة قطر بمحيطها الخليجي إبان حكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، فقد كانت قطر إحدى الكيانات الرئيسية المكونة لما أطلق عليه اتحاد الإمارات العربية الذي نشأ عام 1968، ووفقًا لنصوص اتفاقية اتحاد الإمارات العربية التي وقع عليها الشيخ أحمد بن علي، فإن انضمام قطر إلى الاتحاد جاء بعدما اتفقت كلًا من إمارتي أبو ظبي ودبي على تكوين اتحاد بينهما رغبة على حفظ الاستقرار لبلديهما، ولما كانت إمارات الخليج الأخرى وهي في ذلك الوقت قطر، البحرين، أم القيوين، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، وعجمان، تريد الأمر ذاته لنفسها وشعوبها، فقد انضمت إلى هذا الاتحاد الذي يهدف إلى التنسيق السياسي المشترك وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلاد الاتحاد من منظور وحدة الأمن والمصالح المشتركة.[27]

وبالمحصلة أدى تلاحق الأحداث فيما بعد وتراجع الدور البريطاني وغير ذلك من المتغيرات التي شهدته الساحة الدولية والإقليمية التي من بينها زوال مطالب إيران في الحق بالبحرين، مما جعل القيادة القطرية تفضل الاستقلال والانفصال عن اتحاد الإمارات العربية في الأول من ايلول عام 1971، وبعد أن سبقتها البحرين إلى ذلك في الـ 14 أب من ذات العام.[28]

ومن اهم الاحداث السياسية في عهده هي احداث نيسان 1963 التي تظافرت مجموعة من الأسباب لقيامها أهمها قوة الطبقة العاملة وتوجهها نحو إقامة الأحزاب والجمعيات السياسية ، اذ اندلعت هذه المظاهرات في 17 نيسان 1963، بمناسبة اعلان الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ، اذ خرج ما يقارب خمسة الاف شخص معلنين تأييدهم للوحدة ودعم جمال عبد الناصر ، واثناء سير المتظاهرين في احد ضواحي مدينة الدوحة ، اعترضهم الشيخ عبد الرحمن بن محمد

بن علي ال ثاني ابن اخ الشيخ احمد ودخل في مشادة مع المتظاهرين مما دفعه لأطلاق النار عليهم فقتل احدهم مما أدى الى تصاعد المظاهرات في ذلك اليوم واليوم الذي يليه، ومناداة المتظاهرين بشعارات عدائية ضد الاسرة الحاكمة، وفي تلك المدة انتشرت اخبار تفيد بأن عمال شركة نفط قطر وشركة شل وسائقي سيارات الأجرة وحراس المحلات التجارية وغيرهم من أصحاب الحرف والتجار سيقومون بأضراب في يوم 21 نيسان 1963 يصاحب الاضراب اجتماع عام للاحتجاج على اطلاق النار على احد المتظاهرين وتشكيل وفد لمقابلة الشيخ احمد بن علي .[29]

وخوفاً من خروج الأمور عن سيطرة الحكومة نصح قائد الشرطة البريطاني كوكرين نائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد بضرورة حبس الشيخ المتورط بأطلاق النار، وتمهيداً لأجراء تحقيق معه كما اصدر الحاكم بياناً قبل يوم التنفيذ للأضراب يمنع فيه الاجتماعات والمظاهرات.[30]

الأ ان هذا البيان لم يوقف المتظاهرون واعلن عن تشكيل اتلاف وطني ضم افراد من القبائل والعمال وسمي بجبهة الاتحاد الوطني بزعامة ناصر بن عبدالله المسند وحمد العطية، وبعد اعلان الجبهة عن قيامها قامت بأصدار بيانها الأول داعية فيه المواطنين الى الاضراب لمدة أسبوعين ومعلنة عن مسيرة الوحدة الوطنية وقد تلا هذا البيان بيان اخر حددت فيه 35 مطلب من المطالب العامة لجميع شرائح الشعب . [31]

ومن اهم تلك المطالب خفض الامتيازات التي تتمتع بها عائلة ال ثاني، والقيام بإصلاحات اجتماعية فيما يخص التعليم والصحة، ومحاكمة مرتكبي حادثة اغتيال السالفة الذكر ، وخفض العمالة الأجنبية، وتسديد ديون التجار، وانتخاب مجلس بلدي ممثل لجميع فئات الشعب فضلاً عن اعتراف باتحادات العمال والاتحادات التجارية ، والسماح بأنشاء دار للسينما والإذاعة ووضع ميزانية الدولة، وعلى اثر احداث نيسان 1964 اصدر الشيخ احمد بن علي امر يقضي بتشكيل مجلس استشاري على ان يكون الحاكم رئيساً للمجلس وولي العهد نائباً للرئيس كما اشرف بنفسه على اختيار أعضاء المجلس والبالغ عددهم 15 عضواً فكان اغلبهم من الاسرة الحاكمة .[32]

ومن ابرز أعضائه محمد بن جابر، محمد بن عبد الرحمن، غانم بن عبد الرحمن، فيصل بن ثاني، احمد بن محمد ال ثاني، جاسم بن احمد بن علي ال ثاني ، وسيف بن محمد ال ثاني، احمد بن عبدالله ال ثاني ، احمد بن قاسم ال ثاني، جاسم بن مهند ال ثاني، ، جاسم بن علي ال ثاني ، خالد بن حسن ال ثاني، جاسم بن علي ال ثاني ، خالد بن حسن ال ثاني ، جاسم بن محمد بن جاسم ال ثاني ، خالد بن حسن ال ثاني، جاسم بن محمد بن جاسم ال ثاني، ناصر بن خالد ال ثاني، واحمد بن عبد العزيز ال ثاني.[33]

وفي29 أيار 1970 صدر مرسوم رقم 35 بتأليف مجلس الوزراء يتولى رئاسته نائب الحاكم وولي عهد الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، ثم توالى بعد ذلك صدور العديد من القوانين التي تحدد صلاحيات الوزراء، وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى طبقاً لما ورد

بالنظام الأساسي، واجتمع مجلس الوزراء للمرة الأولى في 3 تشرين الأول 1970 وكان يضم عشرة مناصب وزارية هي وزارة المالية والبترول، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية وزارة العدل ، وزارة الصحة العامة، وزارة الاشغال العامة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصناعة والزراعة، وزارة المواصلات والنقل، فضلاً عن وزارة الكهرباء والماء، وفيما بعد تم استحداث وزارة جديدة للاقتصاد والتجارة ، وبذلك اصبح عدد الوزارات احد عشر وزارة، وفي 21 أيلول 1971تم تشكيل وزارة الخارجية ، وفي العام ذاته ايضاً استحدثت وزارة الاعلام وفي عام 1972ايضاَ استحدثت وزارة الدفاع .[34]

المبحث الثالث – الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عهد الشيخ احمد بن علي ال ثاني:

اولاً: الأوضاع الاقتصادية:

صدرت خلال عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، عدد من القوانين والمراسيم التي نظمت عمل أجهزة الدولة وكان لها دور في حوكمة الاقتصاد القطري، ومن أهم تلك القوانين، القانون الفاتح رقم (1) لعام 1961، حيث صدرت بموجبه جريدة رسمية للحكومة القطرية تكون معنية بنشر جميع التشريعات والقرارات الحكومية، كما يعد من بين أهم قوانين هذا العام أيضًا، قانون الجنسية القطرية الذي صدر خلال شهر نيسان، ومن خلاله حددت الجنسية القطرية وشروط منحها، ثم تلى ذلك قوانين تنظيم الشركات ومزاولة المهن المختلفة مثل الطب والصيدلة وغيرهما.[35]

وحول إنتاج النفط بالبلاد باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد القطري، فقد حرص الشيخ أحمد بن علي منذ بداية عهده على تحقيق الاستفادة القصوى من عائداته واستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد ضغط على شركة النفط البريطانية التي كانت تختص بامتيازات النفط القطري لرفع إنتاجها في عام 1961 بهدف تغطية الإنفاق المتنامي، وقد رفعت الشركة إنتاجها نتيجة هذا الضغط من 8 إلى 8,5 مليون طن سنويًا في العام التالي 1962، ثم وصل هذا الإنتاج إلى 9 مليون طن في عام 1966، وبعد ذلك استطاعت الشركة تحقيق معدل إنتاج ثابت عند 11 مليون طن سنويًا في أوائل السبعينات .[36]

ولم تؤدي الضغوط التي مارسها الشيخ أحمد بن علي على شركة النفط البريطانية إلى زيادة إنتاج البلاد النفطي فقط، لكنها كذلك فتحت الباب أمام تقليص نفوذ الشركة في الداخل الطريق ومهدت الطريق لدخول شركات أخرى سوق التنقيب على النفط بمناطق أخرى بالبلاد.[37]

ومن بين الدلائل على أن الاقتصاد القطري الحديث كان قد بدأ في التكوين والتحول بشكلٍ شبه كلي إلى اقتصاد النفط خلال عهد الشيخ أحمد بن علي، انضمام قطر إلى منظمة الدولة المصدرة للنفط أوبك في شهر شباط من العام 1961 .[38]

حدثت كذلك نقلة كبرى في القطاع المصرفي القطري أثناء فترة حكم الشيخ أحمد بن علي تمثلت في إنشاء أول بنك وطني قطري، هو بنك قطر الوطني وذلك في منتصف الستينيات،

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي القطري حتى تأسيس بنك قطر الوطني كان حكرًا على بنك الشرق البريطاني الذي يعرف حاليًا باسم ستاندرد تشارترد الذي بدأ نشاطه في قطر عام 1950، ثم تلاه البنك العربي في عام 1957.[39]

وفي عام 1965 أعلنت الحكومة القطرية عن انشاء شركة قطر الوطنية للأسمنت بموجب قانون رقم 7 لعام 1965 وبرأسمال يقدر بحوالي 35 روبية حصة الحكومة فيها 4% من اسهم الشركة ، وبدأ الإنتاج فعلياً في عام 1969 وبطاقة إنتاجية تقدر 100.000 طن سنوياً ، ومن الشركات الأخرى التي تم تأسيسها في عهده شركة مطاحن الدقيق بموجب القانون رقم 45 كشركة مساهمة وبرأسمال قدره خمسة ملايين ريال قطري الا ان انتاجها لم يبدأ فعلياً الا بعد الاستقلال.[40]

من بين الإنجازات الاقتصادية التي حققتها قطر أيضًا في حكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، اكتشاف حقل غاز الشمال، وهو أكبر حقل للغاز غير المصاحب بالعالم، وكان ذلك في العام 1971، ومما لا شك فيه أن هذا الاكتشاف قاد قطر لاحقًا وبعد جهود مضنية لتطوير صناعة الغاز لأن تتصدر العالم في هذا القطاع الحيوي.[41]

ومن اهم إنجازاته توقيع كل من قطر ودبي في 21 اذار 1966اتفاقية سميت بـ عملة قطر ودبي، والتي بموجبها تم اصدار ريال قطر ودبي، وظل ريال دبي وقطر مستخدماً في دبي والامارات الشمالية حتى قيام دولة الاتحاد عام 1977.[42]

ثانياً– الأوضاع الاجتماعية:

بدأت جهود التطوير الاجتماعي في قطر تأخذ شكلًا جديًا من قبل القيادة الرسمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد انعكس ذلك على بعض القطاعات ومنها قطاع التعليم، وفي هذا السياق صدر أول مرسوم ديواني ينص على إنشاء دائرة للمعارف للإشراف على التعليم في قطر وكان ذلك في العام 1954، كما تشكلت لجنة وضعت قانونًا للتعليم ينص على مجانيته وعلى دور رئاسة الإمارة – آنذاك – على توفير الحوافز لطلاب العلم مثل الملابس والمواصلات والتغذية .[43]

ومع وصول الشيخ أحمد بن علي إلى حكم قطر، أخذت أعداد الملتحقين بمراحل التعليم الإعدادي والثانوي في النمو المضطرد، إذ سجلت أعداد الطلبة الملتحقين بالمرحلة الإعدادية في عام 1960 نحو 142 طالبًا وعند نهاية فترة حكمه في العام 1972 وصل هذا العدد إلى 3163، كما كان عدد طلبة المرحلة الثانوية ببداية عهده نحو 59 طالبًا، وعند نهاية عهده وصل إلى 1132 طالبًا.[44]

وعلى صعيد التشريعات ذات الطابع الاجتماعي، فقد صدر في عهد الشيخ أحمد بن على، قانون الجنسية القطرية في العام 1961، والذي من خلاله حددت ملامح الشخصية القطرية، كما راعي هذا القانون حقوق المرأة القطرية وبخاصةً عند زواجه من أجنبي.[45]

ومن أبرز التشريعات كذلك التي تعكس حالة التطور الاجتماعي في قطر في حقبة الستينيات، قانون العمل رقم (3) لسنة 1962، ومن مزايا هذا القانون أنه نظم طبيعة علاقة العمل بين صاحب العمل والعامل، كما منح القانون الحماية اللازمة للموظفين والعمال من غير العاملين بالحكومة والجهات النظامية.[46]

كما عنيت القيادة القطرية خلال حكم الشيخ أحمد بن علي، بالطبقات محدودة الدخل، وقد صدر في هذا الإطار القانون رقم (1) لسنة 1964 الخاص بإنشاء المساكن الشعبية، وقد أوضح الباب الأول من القانون أن الهدف منه هو فئات محدودي الدخل من خلال توفير الأرض اللازمة لبناء المساكن الملائمة، ثم توفير قروض تتناسب وحالة كل أسرة من ناحية عدد أفرادها ومستوى دخلها.[47]

ومن بين الاهتمامات التي توجه إليها الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، موضوع الوظائف العامة المدنية مع إعطاء القطريين الأولوية للتعيين فيها، وقد صدر في هذا الصدد المرسوم بقانون رقم (9) لسنة 1967 الخاص بإصدار قانون الوظائف العامة المدنية، وحدد القانون في مادته رقم (6) بالفقرة الأولى، أن يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف العامة أن يكون قطري الجنسية، مع إعطاء أبناء البلاد العربية الأولوية إن لم يتوفر للوظيفة قطري.[48]

ويشير اجتماع أول مجلس وزراء في تاريخ قطر الذي عقد في الـ 3 من يونيو عام 1970 إلى التطور الاجتماعي الذي تحقق بالبلاد، ويتضح هذا الأمر من خلال الوزارات والمناصب الوزارية التي استحدثت ومنها وزارة التربية والتعليم، والصحة العامة، والعمل والشؤون الاجتماعية، والكهرباء والماء.[49]

حاولت السلطات القطرية كذلك خلال حكم الشيخ أحمد بن علي استيعاب الزيادة السكانية التي بدأت في التزايد خلال عصر النفط، ولأجل تحقيق هذا الهدف، أجري أول إحصاء للسكان في دولة قطر عام 1971، حيث سجل عدد السكان حوالي 111 ألف نسمة، وكان آخر إحصاء سكاني غير وطني تم إجراءه عام 1957، وسجل عدد السكان حينها نحو 50 ألف نسمة بعدما كان عند 6 آلاف نسمة في العام 1947.

شهدت قطر تطوراً ملحوظاً في عهده وهو ظهور الصحافة تزامناً مع تشكيل وزارة المعارف وباقي مؤسسات الدولة، ومن ابز المجلات التي ظهرت مجلة الحق عام 1963 وكان يصدرها المعهد الديني، وكانت مجلة فصلية تضم موضوعات دينية ، وفي عام 1964 صدرت مجلة غرفة تجارة قطر وهي مجلة شهرية يصدرها موظفو غرفة التجارة وكانت موضوعاتها اقتصادية، ومن المجلات الأخرى مجلة قطر الإعدادية ومجلة الدولة الاعدادية صدرا في عام 1970 .[50]

وفي عام 1969 صدرت مجلة الدوحة، وكانت مجلة شهرية لتغطية نشاط الدولة الرسمي وعرض برامج إذاعة قطر وكانت مهمته بتعريف القراءة بتاريخ قطر ونقل الاحداث المحلية وفي

العام ذاته صدرت مجلة العروبة لصاحبها عبدالله حسين نعمة وجريدة صوت العرب التي صدرت في بداية عام 1972 وكانت أسبوعية محلية.[51]

المبحث الرابع – اهتمام الشيخ علي بن احمد بالمؤسسة العسكرية

المحدد العسكري من أبرز المحددات ذات التأثير المباشر في السياسة الخارجية لأي بلد من البلدان وفي العلاقات التي تربطها بالدول الأخرى، ولاسيما محيطها الجغرافي والإقليمي، إذ تعد القوة العسكرية أحد أدوات تنفيذ سياسة الدولة الخارجية في بعض الأحيان، فضلاً عن أنها تدعم وتعزز القدرات التفاوضية للدولة.[52]

وبالنسبة لدولة قطر، فقد بدأ تاريخها الحديث والمعاصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، فخلال هذه المدة تحقق استقرار القبائل القطرية في شبه جزيرة قطر، وقد جاءت تلك الهجرات ضمن هجرات العتوب من الجزيرة العربية أواخر القرن الثامن عشر وتمركزت في الدوحة، وبعد نمو قوة آل ثاني وزيادة ثروتهم تزعموا تلك القبائل وإلى النحو الذي سارت إليه الأمور بتوقع الشيخ محمد بن ثاني للاتفاقية البريطانية – القطرية عام 1868 و اعترفت بموجبها بريطانيا بـ آل ثاني، حكامًا على إمارة قطر ذات الكيان المستقل وذات السيادة على شبه الجزيرة القطرية وقبائلها وتحت قيادة موحدة .[53]

واستمرت قطر بعد ذلك سلطة إمارة، الحكم فيها لأسرة آل ثاني، والشيخ هو أمير البلاد والقائد العام للجيش، وهو من يعين ولي العهد والوزراء، وقد ظلت إمارة وراثية حتى استقلت رسميًا في العام 1972.

وفيما يتعلق بدور الجيش في إمارة قطر حتى الاستقلال، فلم يكن لهذا الدور وجود بالمعنى المقصود للجيوش النظامية، إذ أدت بريطانيا دورًا في تحييد إمارات الخليج العربي عمومًا ومنها قطر من خلال ما عرف بـ معاهدات الحماية، ومنها معاهدات السلم أو الصلح البحري التي وقعت أولًا مع البحرين في 1853 ثم مع قطر في 1868، وبموجب تلك المعاهدات خضعت منطقة الخليج للنفوذ البريطاني وإن كانت إلى حدٍ ما تمنح إمارات الخليج نوعًا من الاستقلالية بالنسبة لشؤونها الداخلية، كما يمكن القول بأن بريطانيا قصدت من هذه المعاهدات منع إمارات الخليج من الانخراط في مشاريع وحدوية مع بعضها البعض أو مع جيرانها الأقوياء، وبالتالي فإن دور الجيش المطلوب في السياسة الخارجية لم يكن مطلوبًا بشكلٍ ملح.[54]

ومع تغير الأوضاع في النصف الثاني من القرن العشرين، وإعلان بريطانيا في العام 1968 سياسة الانسحاب من شرق السويس، كان رد فعل معظم إمارات الخليج العربي ومنها إمارة تشكيل اتحاد فيما بينها عرف باتحاد الإمارات العربية، الذي ضم أيضًا البحرين، وأبو ظبي، ودبي، وغيرهم. [55]

ويمكن اعتبار أن اتحاد الإمارات العربية الذي تأسس في العام 1968 بديلًا لنظام الحماية البريطاني، اذا تكشف المادة الثانية من الباب الأول لاتفاق انضمام قطر للاتحاد، أن الهدف من هذا الاتحاد هو تنسيق السياسات الخارجية وتوحيدها بين الإمارات المتحدة، بالإضافة إلى تنظيم عملية الدفاع الجماعي عن بلادها صيانةً لأمنها وحفاظًا على سلامتها .[56]

تأسس الجيش القطري رسميًا بعد الاستقلال في العام 1971، وكان ذلك بطبيعة الحال في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، حيث عهد إلى محمد بن عبد الله بن عبد الله العطية الذي اشتهر بلقب الزعيم بتلك المهمة.[57]

وقد خضع الجيش القطري الحديث إلى معايير العصر العسكرية والاستراتيجية، ومن بين تلك المعايير الموقع الاستراتيجي لقطر، اذ تقع قطر في منتصف الخليج الجنوبي، وبما أن جيرانها من الشمال هما البحرين والمملكة العربية السعودية، فقد استبعد وجود تهديد عسكري من هذا الاتجاه، كما تم مراعاة أن المساحة الإجمالية لدولة قطر تبلغ نحو 11 ألف كيلو متر، ويبلغ طول شواطئها نحو 563 كيلو مترًا.[58]

كذلك فإن الجيش القطري كان مطالبًا منذ اليوم الأول لتأسيسه بالاستعداد لتنفيذ أي مهام تطلب منه بعدنا وقعت قطر وبريطانيا معاهدة الصداقة في 3 أيلول 1971، والتي وإن كانت قد نصت على أن تعقد البلدين مشاورات مشتركة عند الضرورة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تلزم بريطانيا بأي أمور عسكرية تجاه قطر في ظل انسحابها العسكري الكامل من منطقة الخليج.[59]

الخاتمة

الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، هو الحاكم الخامس لقطر من أسرة آل ثاني، وقد حكم البلاد من 1960 إلى 1970. شهد عهد الشيخ أحمد بن علي إصدار النظام الأساسي المؤقت للحكم في البلاد وكان ذلك في عام 1970، كما يعد مجلس الشورى الذي تأسس في ضوء إقرار هذا النظام أبرز الإنجازات التشريعية.

وقد رسم النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، معالم وأهداف السياسات العامة للدولة، وحدد انتماءات قطر العربية والإسلامية والخليجية، مما ساعد أجهزة وسلطات الحكم المختلفة على اكتساب خبرات نتيجة ممارسة العمل السياسي والتنفيذي على المستوى الداخلي والخارجي.

وأعلنت قطر استقلالها في سبتمبر 1971، على ضوء قيام حاكم قطر بتوقيع اتفاق إلغاء معاهدة عام 1916 بين قطر والحكومة البريطانية وغيرها من المعاهدات المكملة التي كانت تضع قطر تحت الحماية البريطانية.

وهناك عدد من العوامل المحلية والدولية التي أثرت في الحياة السياسية أثناء عهد الشيخ أحمد بن علي وساعدت على تطورها، ومن أبرزها: تغيير بريطانيا أسس سياستها تجاه دول الخليج

العربي، فقد بدأت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في تعديل توجهاتها وتواجدها العسكري بالخليج، ووصل الأمر ذروته بالقرار الذي اتخذته حكومة حزب العمال البريطانية في 16 يناير 1968 بالانسحاب العسكري كليًا من الخليج بنهاية عام 1971.

وبالنسبة لعلاقة قطر بمحيطها الخليجي إبان فترة حكم الشيخ أحمد علي آل ثاني، فقد كانت قطر إحدى الكيانات الرئيسية المكونة لما أطلق عليه اتحاد الإمارات العربية الذي نشأ عام 1968.

وصدرت خلال عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، عدد من القوانين والمراسيم التي نظمت عمل أجهزة الدولة وكان لها دور في حوكمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قطر.

وتحول الاقتصاد القطري بشكلٍ شبه كلي إلى اقتصاد النفط خلال عهد الشيخ أحمد بن علي، كما انضممت البلاد في عهده إلى منظمة الدولة المصدرة للنفط أوبك في شهر يناير من العام 1961.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب:

1- إبراهيم إبراهيم وهاريغان فرانك، الاقتصاد القطري: الماضي والحاضر والمستقبل، بحث منشور من قبل مجلة ساينس كونيكت التابعة لمؤسسة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 17 سبتمبر 2012.

2- إبراهيم محمد سليمان، قحطان حميد كاظم، العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني في مرحلة تأسيس دولة قطر (1868 - 1949)، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب بجامعة تكريت، العدد 26، المجلد 8، يونيو 2016.

3- أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي (1968 - 1971)، ط1، الدوحة، دار الثقافة، 1998.

4- أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ط1 ، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1999.

5- احمد زكريا الشلق واخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الامارة حتى استقلال الدولة، الدوحة. 2006.

6- توفيق خلف ياسين السامرائي وزهير قاسم محمد خلف السامرائي، التطورات الاقتصادية في قطر1954-1971- مجلة جامعة سامراء، مجلد 10 ، العدد 39، السنة العاشرة ، 2014.

7- خالد بن محمد آل ثاني، مدونات الأسرة الحاكمة في قطر مدونتا الشيخ قاسم بن محمد والشيخ علي بن عبد الله نموذجًا، الدوحة: دار الكتب القطرية، 2016.
8- خليفة الرميثي، الأسماء الجغرافية ذاكرة أجيال دراسة تاريخية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط1، اوستن ماكولي للنشر، لندن، 2022.
9- حسام حلاق، المعالم التاريخية والأثرية والسياحية في العالم العربي، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2009.
10- حسين بن عبد الرحيم السيد، وقفات دستورية، محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.
11- ديونيسيوس ألبرتوس آجيوس، الإبحار في الخليج العربي وعُمان، مجتمعات السفن الشراعية، ترجمة: سلطان بن ناصر المجيول، أبو ظبي، مركز أبو ظبي للغة العربية، 2020.
12- زهير قاسم السامرائي، تطور التعليم في إمارة قطر في ظل الحماية البريطانية، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، كلية الآثار، جامعة سامراء، العدد 7، المجلد 4، السنة الرابعة، مارس 2017.
13- سطام بن غانم بن سعد واخرون، التطور السياسي في قطر 1368هـ 1392هـ - 1949- 1972م، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، 2015.
14- سلمى صلاح القبطي، المدرسة الأثرية في قطر (1916 - 1938): نقطة تحول في تاريخ قطر والخليج، ط1، الدوحة، وزارة الثقافة، 2022.
15- عبد الله حميد العتابي، امتثال كاظم النقيب، التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (1949 - 1960)، حوليات آداب عين شمس، المجلد 46، 2018.
16- عرفات علي جرعون، قطر وتغير السياسة الخارجية، حلفاء.. أعداء، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
17- همسة قحطان الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.

18- محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، ط1، القاهرة، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، 2018.
19- مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
20- محمد نصر مهنا، قطر: التاريخ – السياسة – التحديث، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
21- موزة الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930 – 1973)، أطروحة دكتوراه، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 2002.
22- يوسف إبراهيم العبدالله، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة: قبل توليه الحكم وحتى عام 1995، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب بجامعة القاهرة، العدد 31، الجزء 2، يوليو 2019 .

ثانياً: المصادر الالكترونية:

1- حكام دولة قطر، الموقع الإلكتروني لمكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.gco.gov.qa/ar/media-
2- حكام آل ثاني في قطر، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 22/ 9/ 2017. مقال منشور على الرابط الالكتروني : https://aawsat.com
3- حكام قطر، موقع وزارة الخارجية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.qa
4- حكام آل ثاني في قطر، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 22 سبتمبر 2017. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://aawsat.com
5- حكام قطر، موقع وزارة الخارجية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.Aq
6- لنظام السياسي لدولة قطر، الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، موقع وزارة الخارجية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://ny.mission.qa
7- تاريخ دولة الإمارات، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://u.ae/ar-ae/more/history-of-the-uae

8- عدلي قندح، القطاع المصرفي في قطر محرك التنمية الاقتصادية، موقع جريدة الغد، 25 فبراير 2020. مقال منشور على الرابط الالكتروني : https://alghad.com

9- قانون الجنسية القطرية رقم 2 لسنة 1961، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa r

10- قانون العمل رقم (3) لسنة 1962، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qar

11- قانون رقم (1) لسنة 1964 بإنشاء نظام للمساكن الشعبية، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qar

12- مرسوم بقانون رقم (9) لسنة 1967 بإصدار قانون الوظائف العامة المدنية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa

13- مرسوم رقم (7) لسنة 1968 الخاص باتفاقية اتحاد الإمارات العربية، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1859&language=ar

14- ربيعة بن صباح الكواري، نعتز بالمقاتلين القطريين في كلية الزعيم الجوية، مقال منشور بجريدة الشرق، 25 يناير 2018. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://al-sharq.com>

[1] يوسف إبراهيم العبد لله، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة قبل توليه الحكم وحتى عام 1995، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، العدد 31، الجزء 2، يوليو 2019، ص 375 – 376.

[2] حكام دولة قطر، الموقع الإلكتروني لمكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.gco.gov.qa/ar/media-

[3] حكام آل ثاني في قطر، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 22/ 9/ 2017. مقال منشور على الرابط الالكتروني : https://aawsat.com

[4] أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ط1، 1999، ص244 – 247.

[5] حسين بن عبد الرحيم السيد، وقفات دستورية محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص 112 .

[6] حكام قطر، موقع وزارة الخارجية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.qa

[7] عبد الله حميد العتابي، امتثال كاظم النقيب، التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (1949 - 1960)، حوليات آداب عين شمس، المجلد 46، 2018، ص 377 .

[8] موزة الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930 - 1973)، أطروحة دكتوراه، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 2002، ص 117.
[9] عبد الله حميد العتابي، امتثال كاظم النقيب، المصدر السابق، ص 379.
[10] سلمى صلاح القبطي، المدرسة الأثرية في قطر (1916 - 1938) نقطة تحول في تاريخ قطر والخليج، ط1، الدوحة ، وزارة الثقافة، 2022، ص 19.
[11] زهير قاسم السامرائي، تطور التعليم في إمارة قطر في ظل الحماية البريطانية، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، كلية الآثار، جامعة سامراء، العدد 7، المجلد 4، السنة الرابعة، مارس 2017، ص 99.
[12] حسام حلاق، المعالم التاريخية والأثرية والسياحية في العالم العربي، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2009، ص 273.
[13] ديونيسيوس ألبرتوس آجيوس، الإبحار في الخليج العربي وعُمان مجتمعات السفن الشراعية، ترجمة، سلطان بن ناصر المجيول، أبو ظبي، مركز أبو ظبي للغة العربية، 2020، ص 145.

[14] حكام آل ثاني في قطر، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 22 سبتمبر 2017. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://aawsat.com
[15] أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ص 61.
[16] خالد بن محمد آل ثاني، مدونات الأسرة الحاكمة في قطر: مدونتا الشيخ قاسم بن محمد والشيخ علي بن عبد الله نموذجًا، الدوحة، دار الكتب القطرية، 2016، ص 41 – 42.
[17] خالد بن محمد ال ثاني، المصدر السابق، ص 42.
[18] موزة الجابر، المصدر السابق، ص 114.
[19] حكام قطر، موقع وزارة الخارجية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.Aq
[20] يوسف إبراهيم العبد لله، المصدر السابق، ص 377.
[21] حكام قطر، موقع وزارة الخارجية القطرية، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.qa

[22] همسة قحطان الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011، ص 253.

[23] النظام السياسي لدولة قطر، الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، موقع وزارة الخارجية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://ny.mission.qa
[24] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 27.
[25] أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ص 143.
[26] المصدر نفسه، ص 144 - 145.
[27] اتفاقية اتحاد الإمارات العربية لعام 1968، البوابة القانونية القطرية، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa

[28] تاريخ دولة الإمارات، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://u.ae/ar-ae/more/history-of-the-uae
[29] سطام بن غانم بن سعد واخرون ، التطور السياسي في قطر 1368هـ 1392هـ - 1949- 1972م، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، 2015، ص 83-84.
[30] المصدر نفسه، ص3 84.
[31] ا سطام بن غانم بن سعيد واخرون، المصدر السابق، ص 84.
[32] المصدر نفسه2 .
[33] محمد بن ناصر مهنا، قطر التاريخ السياسة التحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 3 233.
[34] احمد زكريا الشلق واخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الامارة حتى استقلال الدولة، الدوحة. 2006، ص1 .180-182
[35] يوسف إبراهيم العبد لله، المصدر السابق، ص 378.

[36] موزة الجابر، المصدر السابق، ص 118 – 119.
[37] المصدر نفسه ، ص 119.
[38] أحمد زكريا الشلق، فصور من تاريخ قطر السياسي، ص 119.
[39] عدلي قندح، القطاع المصرفي في قطر محرك التنمية الاقتصادية، موقع جريدة الغد، 25 فبراير 2020. مقال منشور على الرابط الالكتروني : https://alghad.com
[40] توفيق خلف ياسين السامرائي وزهير قاسم محمد خلف السامرائي، التطورات الاقتصادية في قطر1954-1971- مجلة جامعة سامراء، مجلد 10 ، العدد 39، السنة العاشرة ، 2014، ص100
[41] إبراهيم إبراهيم، وفرانك هاريغان، الاقتصاد القطري: الماضي والحاضر والمستقبل، بحث منشور من قبل مجلة ساينس كونيكت التابعة لمؤسسة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 17 سبتمبر 2012، ص 2.
[42] خليفة الرميثي، الأسماء الجغرافية ذاكرة أجيال دراسة تاريخية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط1، اوستن ماكولي للنشر ، لندن، 2022، صGGKAV 89.
[43] زهير السامرائي، المصدر السابق، ص 102.
[44] زهير السامرائي، المصدر السابق، ص 105 – 106.
[45] قانون الجنسية القطرية رقم 2 لسنة 1961، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa r
[46] قانون العمل رقم (3) لسنة 1962، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qar
[47] قانون رقم (1) لسنة 1964 بإنشاء نظام للمساكن الشعبية، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qar
[48] مرسوم بقانون رقم (9) لسنة 1967 بإصدار قانون الوظائف العامة المدنية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa
[49] أحمد زكريا الشلّق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ص117 .
[50] موزة الجابر، المصدر السابق، ، ص 404-406 .
4
[51] 1))
موزة الجابر، المصدر السابق، -ص406.1 -404
[52])عرفات علي جرعون، قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء.. أعداء، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص83.
[53] أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ص 15.
[54] أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي (1968 - 1971)، ط1، الدوحة، دار الثقافة، 1998، ص 11 – 12.
[55] محمد نصر مهنا، قطر: التاريخ - السياسة - التحديث، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 30.
[56] مرسوم رقم (7) لسنة 1968 الخاص باتفاقية اتحاد الإمارات العربية، البوابة القانونية القطرية. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1859&language=ar
[57] ربيعة بن صباح الكواري، نعتز بالمقاتلين القطريين في كلية الزعيم الجوية، مقال منشور بجريدة الشرق، 25 يناير 2018. مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://al-sharq.com>
[58] محمد نصر مهنا، قطر: التاريخ - السياسة - التحديث، ص: 344
[59] موزة الجابر، التطور المصدر السابق، ص 483.